إفريقيا الوسطى وتحقيق السِّلم الاجتماعي

د. محمد البشير أحمد موسى
باحث في الدراسات الإفريقية والقانونية – تشاد

ظلّت تردّد فرنسا دائماً، في عهد الجمهورية الثالثة، أنها جاءت إلى إفريقيا بناءً على واجب تقديم الحضارة والمدنية، والأنظمة السياسية والإدارية، والقيم والمبادئ العلمية والجمالية، إلى شعوب بربرية متوحشة، ترسف في أغلالٍ من التقاليد البالية التي تمنعها من الاتصال بالعصر الجديد، في تجلياته ومظاهره الأوروبية.

وأنّ الواجب الإنســـاني يُملي عليها ألا تترك هذه الشـــعوب المتخلِّفة للتصرف في نفســـها، وأنَّ قدر فرنسا أن تعيش في ظلّ إمبراطوريتها المترامية الأطراف[1]، مع أنّ التاريخ يشهد على ما قدّمته الممالك الإسلامية في إفريقيا للعالم من حضـــارةٍ ورقيّ، في وقتٍ كانت تعيش الدول الغربية كلها، وعلى رأســـها فرنســـا، في عصر الظلمات.

ظلَّت السياسة الاستعمارية الفرنسية تجارية في طبيعتها، إذ ترى في المســـتعمرات أراضي ملحقة بأراضيها اقتصادياً وإدارياً وسياســـياً، ولذلك أنشأت معظم العواصم الفرانكفونية على ضفـــاف الأنهار أو المحيطات لتســـهيل عملية النقل، مثـــل «أنجمينا» في تشـــاد، أو «بانقي» في إفريقيا الوســـطى، أو «دكار» في السنغال.. وغيرها.

وكانـــت أولى وســـائل هذا الحكـــم تحطيم الزعامات القبلية والمحلية بأنواعها المختلفة، وكذلك المعتقدات الدينيـــة والفكرية، لتحطيم الدولة أو الســـلطة المحلية القائمة قبل وصول المســـتعمر، ثمَّ تحطيم كلّ ولاءٍ دينيٍّ أو دنيويٍّ لتلك السلطة.

وقد نتج هذا عن عاملين:

أولهما: دور الجيش الفرنســـي في التوسع الاســـتعماري وما لقيه مـــن مقاومـــةٍ عنيفة، وخصوصاً في الصحراء الكبرى، لهذا ســـيطر التفكير العســـكري على السياسة الاستعمارية الفرنسية.

وثانيهمـــا: الثورة الفرنســـية ومـــا صورته للفرنســـيين مـــن أنَّ عليهم عبء حمل شـــعلة الحضارة إلى البشـــر، وتعليمهم دروس الحرية، وبخاصة الأفارقة، حتى لو كان ذلك قهراً[2].

المسلمون في إفريقيا الوسطى لم يكن لهم بعد الله عز وجل أية دولة داعمة لهم في تحقيق المطالبة بحقوقهم على عكس المنظومة النصرانية في البلاد

لقد أُنشـــئت المســـتعمرات فـــي إفريقيا وغيرها لا لأغراض الأمـــن، بل، كما يقول أحد الباحثيـــن، لإطالة عمر الرأســـمالية الأوروبية المحتضرة، وهو ما ورد على لسان أحد الحكام الفرنسيين: «لقد أوجدت المستعمرات من قبل الدولة الأم المُسْـــتَعْمِرة ولأجلها»، ولذلك كانت سياسة الاســـتيعاب ضرورية لاستمرارية الدولة الأمّ، ألا وهي فرنسا[3].

لم تكتف القوى الاستعمارية بتقسيم إفريقيا إلى كيانات غير متماســـكة وقوميـــات متنافرة فحســـب، بل عمَّقت، عن طريق استراتيجياتها وسياســـاتها الإدارية والاقتصاديـــة والثقافية، عوامل الانقســـام بين القوميـــات داخل القطر الواحد، وهذا ما أدى إلى كثرة الحروب العرقية بين مختلـــف القوميـــات، حتى بيـــن القومية الواحدة، كما فـــي حالة: (إفريقيا الوســـطى) الأخيرة وغيرها من الدول، ولتكون هذه الحروب وســـيلة أخرى من وسائل الاستفادة الاقتصادية للدول الأوروبية، حيث ســـوق السلاح للحكومة

(١) نور الدين ثنيو: قراءة وكتابة تاريخ الاستعمار في لحظة ما بعد الكولونيالية، مجلة دراسات بجامعة الأمير عبدالقادر – الجزائر، ص ٧٠.

(٢) أساني فساني: الصحوة الإفريقية، ص ٣٣٠.

(٣) وليم توردوف: الحكم والسياسة في إفريقيا، ص ٤٠.

والمعارضة على حدٍّ سواء، وكذلك سوق نهب المقدرات من المخزون الاستراتيجي للدول الإفريقية من الذهب واليورانيوم وغيرها؛ مما ظهر لنا جلياً في الأحداث الأخيرة في إفريقيا الوسطى، وفي غيرها من الدول الإفريقية.

إفريقيا الوسطى من الانقسام الداخلي إلى تحقيق السِّلم الاجتماعي:

لم تكن إفريقيا الوسطى بدعاً من الدول الإفريقية في بناء دولةٍ قوميةٍ، تتعايش فيها المكونات الاجتماعية والدينيةٍ وغيرها، بل عانت، خصوصاً في الأزمة الأخيرة، التي ابتدأت في ٢٠١٣/١٢/٥م وما زالت مستمرة، وبإيعازٍ من جهات خارجية، حرباً أهلية قضت على معظم الوشائج الاجتماعية بين مكوناتها المختلفة، وأدت إلى نزوح قرابة مليون شخص وتشريدهم من قراهم ومدنهم، وأدى بشكلٍ كبيرٍ إلى القضاء على السِّلم الاجتماعي الهشّ الذي كان سائداً بين المكونات المختلفة في إفريقيا الوسطى منذ نشأة الدولة الحديثة فيها عام ١٩٦٠م.

ومنذ حدوث التغييرات على الوضع الميداني العسكري للصراع في إفريقيا الوسطى، ومساعي القيادات العسكرية الشمالية المنضوية تحت تحالف «سيلكا»، ودعوة عدد من قياداتها المؤثرة إلى الانفصال، أصبح الواقع أمام القوى الداعمة للميليشيات النصرانية العسكرية في البلد في وضعٍ لا يحسد عليها، خصوصاً أنّ معظم الجرائم التي اقتُرفت على أيدي هذه الميليشيات والقوات الغربية والإفريقية الموالية لها سجلتها المنظمات الدولية، وصُنفت بوصفها: (جرائم ضدّ الإنسانية)، ولأول مرة في تاريخ هذا البلد نرى الانتهاكات البشعة ضدّ المسلمين، والتي - في هذه المرة - لم تكن كسابقتها في الثمانينيات من القرن الماضي عندما تمّ قتل وتهجير آلافٍ من المسلمين من قراهم، حيث لجؤوا إلى جنوب تشاد تحديداً في منطقة «قوري» التي استوطنوها، ولم يستطيعوا العودة إلى قراهم الأصلية مرة أخرى.

أدركت القوى الغربية، التي ساهمت في اندلاع الحرب الأخيرة في ٢٠١٣/١٢/٥م، أنّ تحقيق أهدافها الاقتصادية في المرحلة الراهنة يتطلب تحقيق السلام في البلاد، لذا كان الضغط على القوى المؤثرة في البلاد، والمتمثلة في ميليشيا «أنتي بلاكا» النصرانية وحركة «سيلكا» ذات الأغلبية المسلمة، لعقد مفاوضات سلام، بدأت في برازافيل ٢١-٢٣/٧/٢٠١٤م، مروراً بنيروبي كنقلة نوعية غريبة، فاستمرت لأشهرٍ هناك، وفي جلسات مغلقة تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والكنيسة الكاثوليكية وبعض القوى الغربية، ومن ثمّ كان ختام تلك المفاوضات في برازافيل مرة أخرى، حيث كانت الاتفاقية التي أُبرمت بحضور الحكومة الانتقالية برئاسة كاثرين سامبا، حيث خلصت الاتفاقية إلى نقاطٍ تمَّ التوافق عليها من قبل، ومن أهمها:

١ - نزع جميع الأسلحة من كلّ الأطراف، وجمعها في ستّ مناطق في البلاد.

٢ - دمج مَن يصلح من الميليشيات في الجيش الوطني طبقًا لضوابط معينة.

٣ - تكوين جيشٍ قويٍّ، يكون ولاؤه للوطن دون غيره.

٤ - سيادة العدالة الكاملة في ربوع إفريقيا الوسطى، وذلك بضمان تطبيق القانون على الناس كافة دون تفرقة أو تمييز.

٥ - تقرير حقّ المواطنة للكل، باعتبار المسلم مواطناً له كامل الحقوق وعليه جميع الواجبات.

٦ - إنشاء محكمة خاصة لمحاكمة مرتكبي

جرائم حرب في الحـــرب الأخيرة، حتى تتحقق العدالـــة الكاملـــة، وفق ضوابـــط تحقق الأمن والعدالة للمتهمين.

٧ – بنـــاء جميـــع دور العبادة من مســـاجد وكنائس.

٨ – حقّ المســـلمين في إجازاتهم الرسمية في الأعياد السنوية.

٩ – تعويض المتضررين جرّاء الأزمة الأخيرة من الطرفين.

١٠ – نشـــر ثقافة السلام بين أبناء إفريقيا الوســـطى، وتحقيـــق الســـلم الاجتماعي بين مكوناتها المختلفة.

١١ – علمانيـــة الدولة، وذلـــك بعدم تدخل الســـلطة السياسية في أيّ شـــأن من الشؤون الدينية أو القضاء الإسلامي أو العرفي.

١٢ – اســـتقلالية الســـلطة القضائية حتى تحقق العدالة الكاملة في البلاد.

١٣ – تفعيـــل دور المجتمـــع المدنـــي على نحوٍ يكفل حفظ الإنســـانية، ويصـــون الأموال والأعراض.

١٤ – إعادة النظر فـــي الاتفاقيات الدولية التـــي عُقدت مـــع إفريقيا الوســـطى بما يكفل الحقـــوق والحريات العامّة فـــي الدولة، ويحقق الأمـــن الاقتصـــادي والسياســـي، ومـــن بينها الاتفاقيات مع دولة فرنسا.

١٥ – تنمية الموارد البشـــرية، واســـتغلال الثروات الطبيعـــة، بما يحقّق الأمـــن الغذائي والتنمية المستدامة لجميع السكان[١].

لقـــد كانت هذه الاتفاقيـــة مماثلة في كثيرٍ من بنودها لأول ورقة لتحقيق السِّلم الاجتماعي طرحتها حكومة «سيلكا» عند وصولها إلى سدّة

(١) http://www.reuters.com/article/2015/10/05/us-centralafrica-politics

وثقت المنظمة حالات التحويل القسري للمسلمين في غرب البلاد إلى الديانة النصرانية بتخيير المسلمين العائدين إلى ديارهم ما بين العودة الآمنة باعتناق النصرانية أو القتل

الحكم، لكن لم توافق عليها الحكومة الســـابقة برئاســـة «بوزيزي»، وكذلك الدولة المســـتعمرة الســـابقة، مما أدى إلى الحرب الأخيرة، إلا أنه وبعد مـــرور أكثر من عامٍ ونيّـــف، ومقتل قرابة عشـــرة آلاف شـــخص من الطرفين، والتهجير القسري لحوالي ٤٠٠,٠٠٠ ألف مسلم إلى دول الجوار[٢]، ها هم أولاء يوافقون على توقيع هذه المذكرة، والتي تمّ إعلانها رســـمياً في: (منتدى بانقي للسلام)، الذي عُقد في الفترة : (٤-١١/ يوليو ٢٠١٥م).

الاتفاقية وتحقيق طموحات المسلمين وآمالهم:

يرى الناظر في بنود هذه الاتفاقية، والمذكرة التوضيحية لها، أنّها لم تحقّق كثيراً من المطالب التي كان ينادي بها المسلمون منذ سنوات، ومن أجلها حملوا السلاح، وضحّوا بالغالي والنفيس، بـــل أدى إلى هجرة كثيرٍ مـــن كوادرهم إلى دول الجوار، حتى استطاعوا في تحالفٍ بينهم تحقيق جزءٍ من طموحاتهم بالوصـــول إلى رأس الهرم الحكومي، ومن خلال ذلك يتمّ فرض شـــروطهم

(٢) تقرير المنظمة الأفروسطية عن الوضع الإنساني في إفريقيا الوسطى رقم (٢)، بمناسبة مرور عام على المجازر ٢٠١٤/١٢/٥م. ومنظمة الهجرة الدولية بخصوص اللاجئين والنازحين.

التي لم يستطيعوا تحقيقها، إلا أنَّ الكنيسة والدوائر الغربية لم ترض عن وصولهم إلى السلطة وتحقيق بعضٍ من آمالهم، لذا كانت الحرب التي شاركت فيها عددٌ من الدول وعددٌ من مجالس الكنائس في دول الجوار وغيرها، والتجييش الإعلامي لهذه الحملة المضادة ضدّ المسلمين في معظم الوسائل الإعلامية ذات المرجعية الفرنسية.

ولعل هذه البنود تحقّق جزءاً - ولو يسيراً - من آمال المسلمين وطموحاتهم، حيث لم يكن لهم دولة داعمة في تحقيق المطالبة بحقوقهم؛ على عكس المنظومة النصرانية في البلاد، حتى منظمة التعاون الإسلامي كان موقفها في أضعف الأحوال، إذ لم تستطع حتى الموافقة بالإجماع على اعتبار ميليشيا «أنتي بلاكا» منظمة إرهابية، مما أفقد كثيراً من المسلمين الأمل في هذه المنظمة التي كان من المفترض أن تقوم بما لم تستطع كثيرٌ من الدول الإسلامية القيام به.

ووسط هذه الحالة من اللامبالاة من عددٍ من الدول الإسلامية، وانسحاب بعضها وسط ضغوطٍ دولية، ما كان أمام قادة تحالف «سيلكا» إلا أن يستمروا في هذا المسار، وسط محاولاتٍ جادةٍ لتمزيق الصف الواحد للمسلمين بإثارة النعرات القبلية والجهوية على حساب القضية الواحدة، ووسط ضغوطٍ من اللاجئين بالمطالبة بالعودة الآمنة أو الذهاب مرة أخرى إلى الحرب، حيث أخذت الحركة شرعيتها باعتبارها تحالفاً بين أكبر الفصائل المسلمة، مع وجود مجموعات تُدار من بعض الدول حتى لا يتحد المسلمون في كيانٍ واحد، فاستغلت الدوائر الغربية هذه الأجواء لفرض الحكومة الانتقالية برئاسة كاثرين سامبا، والتي سعت إلى مزيدٍ من التمزيق الداخلي للمسلمين باختيار بعض القيادات المحسوبة على فرنسا بأنها قيادات تمثّل المسلمين، أمثال رئيس الوزراء الحالي الانتقالي محمد كمون وغيره، مما دفع حركة «سيلكا» إلى إصدار بيانٍ واضح بأنّ محمد كمون لا يمثّل إلا نفسه، وليس ممثلاً للمسلمين، وهذا البيان كان إحراجاً للحكومة الانتقالية وداعميها، مما تطلب الاستمرار في إجراء الحوار بين الأطراف المختلفة (الحكومة الانتقالية + ميليشيا أنتي بلاكا + حركة سيلكا).

ولهذه الضغوط والظروف المحيطة بهذه القضية، وإشعال حربٍ جديدةٍ في المنطقة تحت مظلة محاربة جماعة «بوكو حرام»، لم يكن أمام حركة «سيلكا» والمسلمين في غالبهم إلا الموافقة على هذه الاتفاقية، وتحقيق جزءٍ من طموحاتهم، مع وجود إشكالية لم يتم حسمها إلى الآن، وهي عودة اللاجئين والمشردين إلى البلاد، وهي قضية ما زالت تشكّل سجالاً بين الأطراف المختلفة، وإن كانت المحكمة الدستورية أعلنت رسمياً مشاركة اللاجئين في الانتخابات القادمة، وهي خطوة ساهمت في التقليل من السجال بين هذه الأطراف.

العلماء ودورهم في الدفاع عن حقوق المسلمين:

ولعلّ قوة العلماء المسلمين وثباتهم على مواقفهم إبّان الأزمة وتماسكهم، وكذلك دعوتهم لحركة «سيلكا» وغيرها من القيادات السياسية للمسلمين بالوحدة وعدم التفريط بأيّ حقٍّ من حقوقهم، ألجأت الحكومة الانتقالية وكذلك حركة «سيلكا» إلى أخذ وجهة نظر العلماء بعين الاعتبار.

كما تمثلت قوة العلماء أيضاً في أنَّ كثيراً منهم صمدوا ولمدة أكثر من عام في الدفاع عن المسلمين وعن آخر حيٍّ رئيسٍ لهم في العاصمة بانقي، ودعوا الشباب إلى الرباط والدفاع عن

العجزة والمسنين والأرامل والأيتام، وإفشال كلّ المخططات الرامية إلى نقلهم، وبخاصة الدعوات الرسمية من المنظمة الدولية الأمم المتحدة الداعية إلى الهجرة «الآمنة»، والتي أعلن مسؤولها الأول الأمين العام أكثر من مرة، في أثناء زيارته للمسجد العتيق ولهذا الحيّ، بضرورة نقل المسلمين من هذا المكان الخطر، إلا أنّ ردود الفعل القوية أجبرته على التراجع عن هذا الموقف، بل أجبرت القوى الأخرى على ضرورة مشاركة بعض من العلماء في الهيئة التشريعية الانتقالية، وهو ما تحقق بمشاركة بعضٍ منهم، وعلى رأسهم فضيلة الشيخ عمر قونيٍ، أحد أبرز الدعاة الذين وقفوا ضدّ حملات التهجير القسري للمسلمين وإفراغ العاصمة منهم[1].

الضغوط الخارجية والداخلية لتحقيق السِّلم الاجتماعي في البلاد:

شهدت القارة الإفريقية خلال هذا العام ٢٠١٥م في عددٍ من دولها انتخابات رئاسية وتشريعية، ويُعدّ عام ٢٠١٥م عام انتقاد الديمقراطية الإفريقية، فقد تمّ إعادة انتخاب عددٍ من الرؤساء بانتخابات يشوبها عددٌ من العيوب، ومن ذلك ما جرى في دولة إثيوبيا وبورندي وغيرهما، ومع هذا الانتقاد للديمقراطية فقد شهدت دول أخرى، مثل ليسوتو ونيجيريا، انتخابات قلبت كلّ الموازين، وبخاصة نيجيريا التي أعيدت إليها الحياة الديمقراطية، بعد أن خشيت الأطراف الداخلية والخارجية من ضياعها وسط ضغوطٍ قويةٍ من عددٍ من الدول، ولا يختلف اثنان في أنَّ هناك عدداً من المتغيرات على الساحة النيجيرية تحققت بوصول الجنرال محمد البخاري، قد تعيد رسم الخريطة السياسية والاقتصادية والدينية في القارة الإفريقية، تحديداً منطقة جنوب الصحراء، وخصوصاً في دول وسط إفريقيا، وبدأت آثارها تظهر في سرعة وتيرة تحقيق السلام في دولة إفريقيا الوسطى بأيّ شكلٍ كان، ولو على حساب المجموعات النصرانية التي أقامت الدنيا ولم تقعدها باعتبارها جماعة مضطهدة في إفريقيا الوسطى، إلا أنّ الوقائع التي سجلتها المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وما تمّت مشاهدته من قِبل العالم أجمع، تؤكد أنّ هذه الفئة التي تدّعي بأنها الأغلبية المضطهدة كانت مجيشة من بعض القوى الغربية ودول الجوار لتحقيق أهداف اقتصادية مع محو الهوّية الإسلامية.

ولعلّ آخر تلك الوقائع المسجلة ما أوردته منظمة العفو الدولية في تقريرها رقم: (AFR١٩/٢١٦٥/٢٠١٥)، وتاريخ: (٣٠/ يوليو ٢٠١٥م) بعنوان: (محو الهويّة لمسلمي إفريقيا الوسطى)[2]، حيث وثقت المنظمة حالات التحويل القسري للمسلمين في غرب البلاد إلى الديانة النصرانية؛ بتخيير المسلمين العائدين إلى ديارهم ما بين العودة الآمنة باعتناق النصرانية أو القتل، وكذلك التضييق بمنع الآذان والصلوات في مساجد المناطق الغربية المتاخمة لحدود دولة الكاميرون، حيث كانت المقتلة الكبرى للمسلمين، وبخاصة الرعاة في هذه المناطق، وهي المناطق التي تمتاز بوفرة الألماس واليورانيوم والذهب.

أما في العاصمة بانقي؛ فبعد عودة نسبية

(١) مركز أنباء الأمم المتحدة: جمهورية إفريقيا الوسطى: خطة لإخلاء آلاف المسلمين المحاصرين، ٢٠١٤/٢/٢٧م: http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20644#.Vd1VsyVViko

(٢) https://www.amnesty.org/ar/documents/afr19/2165/2015/en/

للأمن فاجأت القوات الأممية (البورندية تحديداً) السكان بإطلاق النار على حيّ كيلو خمسة حيث الغالبية العظمى من المسلمين، في محاولةٍ منها لاعتقال أحد قادة المسلمين في هذا الحيّ، وأدى ذلك إلى تبادل إطلاق النار بين الطرفين، قُتل على أثره اثنان من الشباب الذين دافعوا عن المسلمين في هذا الحيّ الوحيد المتبقي للمسلمين طيلة عام كامل، وجُرح وقُتل عددٌ من القوات البورندية[1].

ومع هذه الأحداث المؤلمة؛ فإنَّ الضغوط الخارجية والداخلية تدفع كلها إلى تحقيق السِّلم الاجتماعي، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في موعدها في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥م، ولعل اللقاءات التي تمّت في الآونة الأخيرة توحي بذلك، وأهمها لقاء الرئيس النيجيري محمد البخاري - بعد انتخابه بقليلٍ- والرئيس المسلم السابق لإفريقيا الوسطى ميشيل دجوتيا، وكذلك لقاء الرئيس الأمريكي - في زيارته الأخيرة لكينيا يوليو ٢٠١٥م - والرئيس الأسبق «بوزيزي» الذي يتزعم ميليشيات «أنتي بلاكا»، وسرعة وتيرة المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة مجرمي الحرب في إفريقيا الوسطى، وعلى رأسهم قادة (جيش الربّ الأوغندي)، كلّ ذلك يدلّ على وجود محاولات من بعض الأطراف لحلحلة المسألة الأفروسطية، ولعل زيارة وزير الدفاع الفرنسي وكذا وزير الخارجية لكلٍّ من بانقي وبرازافيل في يوليو الماضي ٢٠١٥م، وتأكيد الدعم الفرنسي للعملية الانتقالية، توحي جميعها بأنّ فرنسا قد حققت بعضاً من أهدافها، وبخاصة الاقتصادية منها، وإن أخفقت في تحقيق الأهداف الأخرى، وبخاصة التي تخدم الكنيسة الكاثوليكية التي تورطت بشكلٍ كبيرٍ في المجازر الأخيرة للمسلمين هناك.

إنَّ هذه الخطوات والضغوط كلها يجب أن تدفع المسلمين دفعاً إلى مزيدٍ من الوحدة والاتفاق، لأنّ الحرب الأخيرة أبرزت بشكلٍ واضحٍ أنّ الحرب حربٌ «دينية» بامتياز، فلم يُستثنَ مسلم سواء في الشمال أو الجنوب من القتل والتهجير، خصوصاً أنّ هنالك قوى غربية كثيرة تساعد النصارى على التخطيط والتدبير، وتقدّم لهم الدعم الماديّ والمعنوي، وبالمقابل لا توجد أية قوى أو دولة تساند المسلمين في هذه القضايا، حتى تلك العمليات الإنسانية التي تقوم بها بعض المنظمات الطوعية الإسلامية أصبحت شبه متوقفة نظراً لقلة الدعم والمعونة.

حركة التنصير ودور المنظمات الدولية في ذلك:

دأبت المنظمات الدولية، وبخاصة التي تعمل تحت مظلة الأمم المتحدة، على رفع تقارير دورية عن وضع اللاجئين والنازحين، دون تقديم برامج نوعية لمساعدة هؤلاء اللاجئين في مناطق اللجوء، بالرغم من أنّ الكثير منهم يعانون أشدّ المعاناة، ومع ذلك نجد أنّ ما تقدّمه هذه المنظمات من دعاية إعلامية مقارنةً بما تقدمه على أرض الواقع لا يُقارن بشيء، ولكن الأمر اللافت في هذه التقارير التي تقدمها هو تقليل عدد المسلمين المهجرين إلى تشاد بشكلٍ لافت، فقد رفعت المفوضية السامية للاجئين تقريرها الأخير في (٢٠١٥/٧/٢٦م)، وذكرت أنّ إجمالي المهجرين من إفريقيا الوسطى (٤٦٨,٣٨٦) إلى دول الجوار، كالآتي:

١ - الكاميرون: (٢٤٧,٥٩٦).
٢ - الكونغو الديمقراطية: (٩٩,١٨٢).
٣ - تشاد: (٩٢,٥٣٤).

(١) بانا برس: أعضاء مجلس الأمن يدينون استهداف عناصر حفظ السلام في إفريقيا الوسطى: http://www.panapress.com

٤ – الكونغو الشعبية: (٢٩,٠٧٤).

٥ – بالإضافة إلى: (٣٦٨,٨٥٩) نازحاً في داخل إفريقيا الوسطى[١].

بعدد إجمالي للاجئين والنازحين قدره (٨٣٧,٢٤٥) لاجئاً ونازحاً.

والناظر في هذه الأرقام يرى بشكلٍ لافت تقليل عدد المسلمين المهجّرين إلى تشاد، حيث كان العدد في بداية الأزمة قد وصل إلى قرابة (٤٣٠,٠٠٠) لاجئٍ في تشاد وحدها، وإذا ما استبعدنا المقيمين من هذه النسبة؛ فإنّ العدد الذي ذكرته المفوضية (٩٢,٥٣٤) غير منطقي حسب الأرقام الميدانية للمنظمة الأفروسطية التي تعمل وتنشط وسط هذه المخيمات منذ الوهلة الأولى للأحداث، حيث كانت آخر الإحصائيات لها في ٢٠١٥/٦/٢٥م، في تسع مخيمات رئيسة، وهي: (قوي + ميقاما + سيدو + دنمجة + أمبوكو + دوسي + أمبوكو + أنغونجي + موندو)، بلغت مائتي ألف وخمسة وعشرين لاجئاً: (٢٠٠,٠٢٥)، وأكبر الأعداد في مخيمي «ميقاما» و «دوسي» في منطقتي: (سار، وقوري)، هذا إذا استبعدنا الأعداد الموجودة في (مخيم السلامات) في المنطقة الوسطى الجنوبية من تشاد، حيث كانت هناك بعض الهجرات إلى هذه المنطقة لم تمرّ عبر الممرات الخاصة بالأمم المتحدة، وهذه الأرقام بناءً على ما أورده موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية في هذه المخيمات.

ولعل هذا العدد الذي تكرره منظمات الأمم المتحدة في دولة تشاد (٩٢,٥٣٤) يرجع إلى عددٍ من العوامل، من أهمها: أنها اعتبرت المهجّرين غير مواطنين ولا يمكنهم العودة، أي إسقاط حقّ العودة عنهم باعتبارهم غير مواطنين، وهو ما تبدّى بشكلٍ واضح في موضوع الانتخابات، حيث دعت بعض القوى النصرانية إلى استبعاد هؤلاء بحجة أنهم أجانب أو بحجة حدوث تزوير، وهو ما رفضته المحكمة الدستورية في بانقي، حيث أصدرت حكماً بحقّ مشاركة هؤلاء اللاجئين في الانتخابات القادمة في ٢٠١٥/١٠/١٨م[٢].

هناك محاولات لتوطين المهجرين المسلمين في بلدان الجوار، والهدف الأساسي من هذه الحملة هو وقف المدّ الإسلامي إلى جنوب منطقة الغابات الاستوائية في إفريقيا

وهذه الفرضية تسعى إلى توطين المهجرين في بلدان الجوار، وتحقيق الهدف الأساسي من هذه الحملة، وهو وقف المدّ الإسلامي إلى جنوب منطقة الغابات الاستوائية في إفريقيا.

وكذلك فإنَّ العدد المذكور لدولة الكاميرون: (٢٤٧,٥٩٦) مبالغ فيه بشكلٍ كبير، مما يدلّ على السعي إلى توطين ميليشيات «أنتي بلاكا»، حيث إنّ كثيراً من أفراد هذه الميليشيات، وبخاصة الذين ينتمون إلى قبيلة الرئيس السابق «بوزيزي»، يحملون الجنسية الكاميرونية، وهو ما يتطلب توطينهم في إفريقيا الوسطى حتى ترتفع نسبة غير المسلمين وتقلّ نسبة المسلمين قدر المستطاع، وقد تكررت هذه الحالة في التسعينيات من القرن الماضي.

(١) انظر: http://reliefweb.int/report/central-african-republic/unhcr-regional-update-59-central-african-republic-situation-26-june.

(٢) Central African Republic court rules refugees have right to vote: http://www.reuters.com/us-centralafrica-election-/21/07/article/2015 refugees

وتدلّ هـذه الأرقـام، مع الحركـة القوية لمنظمات الأمم المتحدة في مخيمات اللاجئين، خصوصاً في جنوب تشاد، بالتنسيق مع مساعي الكنيسـة وبخاصة الكاثوليكية، على أنها تسعى إلى تحقيق عددٍ من مآربها، ومنها تمييع الهوية الإسلامية للمسـلمين في هذه المخيمات عبر برامج تهتم بنشر مفاهيم وتصورات خاطئة عن الإسلام، خصوصاً فيما يتعلق بالمرأة وحقوقها، وكذلـك بثّ برامج ومشـروعات تحت شـعار: (السـلم الاجتماعي)، ومشروعات (دمج المرأة في الحياة العامة)، وهو ما تلمسناه ميدانياً في بعض المخيمات، حيث يتم جمع الفتيان والفتيات في برامج مرسومة مسبقة لتمييع الهوية، ونشر الرذيلـة، بعد إخفاق التنصيـر العلني في هذه المخيمات.

ولعل التقرير الـذي أصدرته منظمة العفو الدولية: (محو الهويّة لمسلمي إفريقيا الوسطى) – المذكور سـابقاً – يشـير إلى حالات الإكراه الديني عبر التخيير بين العودة الآمنة والتنصير أو القتل، وهي حالات أدت في غرب البلاد إلى صراعات شـهدتها هذه المناطق خلال الأشهر الثلاثة الماضية، وأدت إلى مقتل أحد القساوسة وبعـض رجال الكنيسـة، حيـن حاولوا فرض التنصير بالقوة، وهي محاولات يائسة، حيث إنّ الصراع في إفريقيا الوسطى صراعٌ دينيّ، وليس إثنياً أو جهوياً، حيث كان الاسـتهداف المباشر للمسلمين باعتبار ديانتهم وليس لشيء آخر، لذا فإنّ التنصير المباشـر قـد لا ينجح في الوقت الراهن، ولكن مشاريع العلمنة والفسوق وغيرها قد تنجح وسط الفراغ الذي يعيشه الشباب في المخيمـات المختلفة، وعدم وجود برامج نوعية للمنظمات الإسـلامية تعنى بإعداد الشـباب وتوعيتهم، توعية تُسـهم في الحفاظ على دينهم الـذي فرّوا من أجله إلى هذه الدول، وعانوا من أجله القتل والتشريد.

فعلـى المنظمـات الإسـلامية أن تراجع برامجهـا ومشـروعاتها في هـذه المخيمات، فليسـت القضية فـي الوقت الراهـن الغذاء والكسـاء والعلاج، فهي مرحلة آنية وضرورية، ولكن المرحلة المهمّة اليوم تتمثل في:

– إيجاد برامج نوعية تسهم في العودة الآمنة لهم إلى ديارهم.

– إيجاد مراكز للتدريب والتأهيل والتطوير، ومراكز ثقافية دعوية، وسط هذه المخيمات.

– زيادة أعداد الدعاة المفرغين من الرجال والنساء.

– زيـادة الدعم للمدارس المؤقتة الموجودة حالياً فـي معظم هذه المخيمـات في الداخل ودول الجوار.

– كفالة لطلاب جامعة بانقي الوطنية الذين انقطعوا عن الدراسـة، وبعضهـم في المراحل النهائية، ولا توجد إلا جهات قليلة من المنظمات الإسـلامية تعنـى بكفالتهم لإكمال الدراسـة الجامعية في دول الجـوار، خصوصاً أنَّ كثيراً منهم يدرسون في تخصّصات مهمّة جداً.

– مـلء الفراغ الـذي يعانيه الشـباب في المخيمات ببرامـج تربوية ثابتة، قبل أن ينفجر الوضع في أيـة لحظة، ونجد حالات تمرّد على القيم الإسلامية وسط أبناء المهجّرين، خصوصاً أنّ المأسـاة ما زالت في بدايتها، ويمكن تلافي ما حصل من قبل فـي مخيمات لاجئي دارفور في تشاد.

الانتخابات القادمة والآفاق المستقبلية للمسلمين:

مـن أهم بنود اتفاقية السـلام – المذكورة سـابقاً –، التـي حققت ولو جزءاً يسـيراً من طموحات المسلمين، عقد الانتخابات الرئاسية والتشـريعية في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥م، في خطوة

مهمّة في الانتقال السلمي للسلطة في الدولة، واختيار حكومة وطنية بعد عامين من الاحتراب الأهلي، وبشرط أن يكون أحد المسؤولين من الطائفة الأخرى، أي إذا كان الرئيس من النصارى فإنّ رئيس الوزراء يكون من المسلمين[1].

وهذه خطوات كلها لو تمّت وفقاً لما تمّ التوافق عليها لأدت إلى تحقيق السِّلم الاجتماعي المفتقد في البلاد، وتُعدّ خطوات أولية لتحقيق طموحات المسلمين وآمالهم المفتقدة منذ نشأة الدولة الحديثة في إفريقيا الوسطى، ولعل البوادر الحالية تشير إلى ذلك.

لقد أضحى للمسلمين اليوم فرصة لم تكن مواتية من قبل، خصوصاً مع التضحية الكبيرة التي قدّمها المسلمون في هذه الدولة، وهي حاجة المجتمع الدولي، ممثلة في فرنسا وأمريكا، وحاجة المجموعات النصرانية، إلى تحقيق السلام والخروج من الوضع الراهن للأزمة، ومحاولة الخروج الآمن للقوات الفرنسية المتورطة بشكلٍ كبيرٍ في الأزمة، وهذه الفرصة إن لم تُستغل بشكلٍ كبيرٍ لتحقيق ما ورد في تلك الاتفاقية وفي غيرها، نخشى أن تحوّل القوى الغربية هذه الاتفاقية لصالحها وصالح المجموعات النصرانية في البلاد، وهي الطرف الأضعف إلى الآن، وبرز ذلك في الانشقاق الذي حدث بين بعض قادتها، وكذلك بين الحكومة التي تمثلها حكومة كاثرين سامبا، حيث كان واضحاً الانشقاق بين الأطراف المشاركة منها في مفاوضات السلام الأخيرة مع المسلمين في برازافيل.

ولعل توحّد المسلمين في مرشّح أو مرشّحَيْن، والمشاركة الفاعلة في انتخاب شخصيةٍ ذات تأثير قبلي، يسهم بلا شك في تعزيز السِّلم الاجتماعي المأمول، وتحقيق السلام المنشود، وحبذا لو كان من أصول غير مسلمة في هذه المرحلة الحرجة من واقع المسلمين في البلاد.

إنَّ الواقع الإسلامي الإقليمي، ومع وصول الرئيس محمد البخاري، يمكن توظيفه التوظيف الأمثل لإحقاق حقوق المسلمين في إفريقيا الوسطى بعد سنواتٍ من الإقصاء والتهميش، وأن يتضمن ذلك بصورةٍ واضحةٍ: (إعادة المهجّرين إلى بلادهم) من دول الجوار، وإعادة التنمية الشاملة في شمال البلاد على غرار جنوبه، وأن يُقتص من أولئك الذين آذوا المسلمين أيّما إيذاء بما يحقق العدالة والسِّلم الاجتماعي في البلاد.

ومع المتغيرات المختلفة على الصعيد الإقليمي والدولي؛ فإنَّ واقع المسلمين في هذه الدولة مبشّرٌ جدّاً بإذن الله تعالى، إذا وُظّف التوظيف الأمثل، مع الحفاظ على وحدة المسلمين العسكرية والسياسية والدينية، والقضاء على المحاولات الجادة من بعض الأطراف المحلية والإقليمية لتفتيت شملهم ■

---

(١) وقد ترشّح لهذه الانتخابات قرابة (٦٠) مرشحاً، ومن أبرزهم:

١ – دلوقلي: رئيس وزراء سابق في عهد الرئيس باتاسي.

٢ – مرتي زقلي: أيضاً رئيس وزراء سابق.

٣ – كريم ماي كامبو: مسلم من قبيلة الهوسا، ووزير خارجية سابق.

٤ – بلال كوليمبا: مسلم، وهو ابن الرئيس كوليمبا، وقد ترشّح لرئاسة الحكومة الانتقالية مع الرئيسة الحالية كاثرين سامبا، وفازت بفارق صوتين فقط، وتُعد قبيلة الأخ بلال من القبائل الأصيلة والمسالمة في إفريقيا الوسطى، لذا له ولاء حتى من غير المسلمين، وتجلّى ذلك في الانتخابات التي أجريت مؤخراً.

٥ – الأمين ميشيل: مسلم من المهتدين الجدد، ومن الشخصيات المؤثرة جداً في إفريقيا الوسطى، حيث ينحدر من القبائل المؤثرة والمهمّة في البلاد.